

بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يغطّي هذا التقرير، المقدم عملا بالفقرة 47 من قرار مجلس الأمن 2717 (2023)، التطورات التي استجّدت في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من 20 آذار/مارس إلى 19 حزيران/يونيه 2024. ويبين التقرير التقدم المحرز والتحديات في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا - التطورات السياسية

2 - كانت الديناميات السياسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير مدفوعة بالمفاوضات حول تصويب الحكومة والجمعية الوطنية عقب الانتخابات التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر 2023. وفي 1 نيسان/أبريل، عين الرئيس، فيليكس تشيسيكيدى، جوديث سومينوا تولوكا، وزيرة الدولة للتخطيط آنذاك، أول رئيسة للوزراء في البلد. وفي 12 حزيران/يونيه، أدت الحكومة الجديدة اليمين وأقرّ البرنامج الحكومي. وتضم الحكومة الجديدة 54 وزيرا، من بينهم 17 امرأة، في مقابل 57 وزيرا في الحكومة السابقة. و تركز خطة عمل الحكومة على الأولويات المحددة في خطاب تصويب السيد تشيسيكيدى، بما في ذلك تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وكفاءتها، وإيجاد فرص العمل، وحماية القدرة الشرائية للأسر المعيشية، وتنويع الاقتصاد وقدرته على المنافسة، وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز الدبلوماسية.

3 - وتميزت انتخابات مجلس الشيوخ وحكام الولايات غير المباشرة التي جرت في المقاطعات الـ 26 في 29 نيسان/أبريل بفوز كبير لمنصة الأغلبية التي يتزعمها الرئيس، وهي اتحاد الأمة المقدس. وفي 23 أيار/مايو، انتخبت الجمعية الوطنية مكتبها الدائم، برئاسة فيتال كاميرهي، وهو المنصب الذي سبق أن شغله في الفترة من عام 2006 إلى عام 2009.

4 - وفي 19 أيار/مايو، أفادت الحكومة بأن رجالا مسلحين هاجموا في ساعات الصباح مقر إقامة البرلمان الوطني ونائب رئيس الوزراء السابق لشؤون الاقتصاد، السيد كاميرهي، مما أسفر عن مقتل



ضابطي شرطة كانا مسؤولين عن أمنه، واقتحموا فيما بعد مبنى قصر الأمة، وهو المقر الرسمي للرئيس ومكان عمله. وتدخلت قوات الأمن لاستعادة النظام وُشِّرع في إجراء تحقيقات. وفي 7 حزيران/يونيه، بدأت محاكمة 53 مشتبهاً فيهم متهمين بالمشاركة في الهجمات التي وقعت في 19 أيار/مايو في المحكمة العسكرية في كينشاسا/غومبي. ومن بين المتهمين تسعة ضباط رفيعي المستوى، وثمانية من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية، وأربع نساء، وقد وُجِّهت لهم تهمة منها الإرهاب ومحاولة الاغتيال والقتل وتكوين عصابة إجرامية.

5 - ووسع تحالف نهر الكونغو، وهو تحالف سياسي عسكري تعد حركة 23 مارس عضوا رئيسيا فيه، نطاق امتداده السياسي، مما شجع جهات فاعلة سياسية وأمنية وجهات من المجتمع المدني على الانضمام إلى الحركة. وأعلنت عدة جهات سياسية فاعلة رفيعة المستوى انتماءها بشكل فردي.

6 - وعقب مشاورات جرت في كينشاسا في منتصف نيسان/أبريل، عُقد اجتماع لاحق في يومي 25 و 26 نيسان/أبريل من قبل نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، جان - بيير بيمبا، مع الجماعات المسلحة وزعماء المجتمعات المحلية في بونيا، مقاطعة إيتوري، أسفر عن توقيع وثيقة التزام لوقف الأعمال العدائية مع التعاونية من أجل تنمية الكونغو، والحركة الشعبية للدفاع عن النفس في إيتوري، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، والجهة الوطنية والداعية إلى الاندماج في الكونغو، وجماعة شيني يا تونا. ويتضمن الاتفاق تدابير لتيسير حركة المدنيين، وعودة النازحين داخليا، وإدماجهم في برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار.

7 - واتسمت التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا باستمرار التصعيد والخطاب العدائي والاتهامات المتبادلة فيما يتعلق باستخدام الجماعات المسلحة كقوات مقاتلة بالوكالة. واستمرت الجهود الدبلوماسية الإقليمية، التي يسهها رئيس أنغولا، جواو لورنسو. وفي 21 آذار/مارس، استضافت أنغولا في لواندا نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والفرنكوفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كريستوف لوتوندولا أبالا بينابالا، ووزير الخارجية والتعاون في رواندا، فنسنت بيروتا. وأفيد بأن الجانبين اتفقا على أن يقترحا على رئيسي دولتهما وقف الأعمال القتالية، بما في ذلك وقف لإطلاق نار خاضع للإشراف ومصحوب بفض اشتباك القوات، فضلا عن اعتماد وتعزيز تدابير بناء الثقة. ووافقت جمهورية الكونغو الديمقراطية على تقديم خطة لتحديد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، شريطة أن تسحب رواندا قواتها من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي 9 أيار/مايو، أبلغ السيد لوتوندولا أعضاء السلك الدبلوماسي بأن خطة تحديد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد أُطلع عليها فريق الوساطة الأنغولي.

ثالثا - الحالة الأمنية

8 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجّلت البعثة 334 حادثا أمنيا في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وفي المجموع، قتل 562 مدنيا، من بينهم 141 امرأة و 38 طفلا، بينما أصيب 194 مدنيا، من بينهم 17 امرأة و 22 طفلا. وظلت الحالة الأمنية متقلبة للغاية، ولا سيما في كيفو الشمالية وإيتوري، حيث ظلت الجهات الرئيسية المرتكبة للعنف ضد المدنيين تتمثل في القوات الديمقراطية المتحالفة (340 مدنيا قتلوا في كيفو الشمالية وإيتوري مجتمعتين) والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (106 مدنيين قتلوا في إيتوري).

9 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا تكرار هجمات القوات الديمقراطية المتحالفة بالقرب من بلدة بيني وفي الجنوب الغربي باتجاه كانتين، بمقاطعة كيفو الشمالية. وفي 18 آذار/مارس، أصدرت حكومة أوغندا بيانا صحفيا تحذر فيه من خطر عبور عناصر القوات الديمقراطية المتحالفة الحدود من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا بنية مزعومة لتنفيذ هجمات. وفي منطقة بتي نور في كيفو الشمالية، وسعت حركة 23 مارس سيطرتها الإقليمية إلى مستويات غير مسبوقة منذ عودة ظهور الجماعة في عام 2021، حيث وصلت إلى بوابات كانيوباغونغا في كيفو الشمالية ومينوفا في كيفو الجنوبية، مما أدى إلى عمليات نزوح جماعي وضاعف المخاوف بشأن حماية المدنيين. وفي كيفو الجنوبية، أثر امتداد أزمة حركة 23 مارس على السكان في مينوفا ومنطقة الهضاب العليا في إقليم كاليهي، واستمر خطر إحرار الحركة مزيدا من التقدم على خلفية فك ارتباط البعثة بالمقاطعة بحلول حزيران/يونيه 2024.

مقاطعة إيتوري

10 - في إيتوري، سجلت البعثة 150 حادثا أمنيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكانت جماعات التعاونية من أجل تنمية الكونغو وزائير والقوات الديمقراطية المتحالفة طرفاً في معظمها. وأفادت التقارير بمقتل ما مجموعه 280 مدنيا، من بينهم 61 امرأة و 21 طفلا. وأفادت التقارير بأن ما مجموعه 70 مدنيا أصيبوا بجروح، من بينهم 7 نساء و 8 أطفال، واختطف ما لا يقل عن 129 مدنيا، من بينهم 13 امرأة و 14 طفلا.

11 - وفي إقليم دجوغو ومهاغي، استمرت جولات الهجمات الانتقامية بين التعاونية من أجل تنمية الكونغو وزائير، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 120 مدنيا، من بينهم 29 امرأة و 10 أطفال، ولا سيما في مخيمات النازحين داخليا ومواقع التعدين في شرق دجوغو.

12 - وفي إقليم إيرومو ومامباسا، ظلت القوات الديمقراطية المتحالفة تشكل التهديد الرئيسي للمدنيين، حيث شنت هجمات منتظمة وقامت بعمليات اختطاف جماعي على الرغم من العمليات المشتركة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وواصلت جبهة الوطنيين من أجل السلام/جيش الشعب وغيرها من جماعات ماي - ماي تهديد المدنيين حول مواقع التعدين، واشتبكت مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عدة مناسبات. وفي سياق ارتفاع أسعار الكاكاو في الأسواق الدولية منذ شباط/فبراير، استمرت الهجمات التي تشنها جماعة شيني يا تونا، المنتسبة إلى جماعة الليسي، على مزارعي شعب الناندي في إيرومو، حيث توجد مزارع كاكاو كبيرة، في التأثير على التماسك الاجتماعي.

مقاطعة كيفو الشمالية

13 - في كيفو الشمالية، سجلت البعثة 154 حادثا أمنيا، وكانت جماعات القوات الديمقراطية المتحالفة و 23 مارس طرفاً في معظمها. وإجمالاً، قتل 283 مدنيا، من بينهم 78 امرأة و 15 طفلا، في حين أصيب 117 مدنيا آخرين بجروح، من بينهم 10 نساء و 14 طفلا.

14 - وفي إقليم بيني، وعلى الرغم من العمليات الجارية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، تدهور الوضع الأمني بشكل كبير بسبب زيادة نشاط القوات الديمقراطية المتحالفة، ولم يُسجل نشاط بهذه الوتيرة وبهذه القدرة على الفتك منذ عام 2018، ولا سيما بالقرب من بلدة بيني وفي الجزء الغربي من الإقليم. واستؤنفت عملية شجاع، التي نفذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو

الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية، في أواخر أيار/مايو بهجوم بري على القوات الديمقراطية المتحالفة غرب الطريق الوطني 4، مما أدى إلى رد من جانب القوات الديمقراطية المتحالفة بشن هجمات ضد المدنيين، ولا سيما في منطقة كانتين في حزيران/يونيه. وأدت الهجمات ضد المدنيين في إقليم بيني إلى نزوح السكان وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 194 مدنيا، من بينهم 74 امرأة و 6 أطفال، واختطف 23 مدنيا، من بينهم 3 نساء و 12 طفلا.

15 - وفي أعقاب الهجمات التي شنت في آذار/مارس، عززت حركة 23 مارس سيطرتها على معظم أراضي روتشورو الشمالية، بما في ذلك محليتا نيانزالي ورويندي. وفي 27 آذار/مارس، وبناء على طلب من السلطات الكونغولية، أغلقت البعثة قاعدتها في نيانزالي ورويندي للسماح بالقيام بالعمليات الهجومية المقررة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من هذه العمليات التي انطلقت من كانيوباغونغا في إقليم لوبيرو، تقدمت العمليات المضادة لحركة 23 مارس، مما هدد سيطرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على هذا الموقع الواقع في أقصى شمال خط المواجهة. وفي الفترة من 30 نيسان/أبريل إلى 8 أيار/مايو، رحفت حركة 23 مارس على مواقع غرب ساكي، وسيطرت على روبايا، أحد أكبر مواقع تعدين الكولتان في العالم، وتوغلت غربا نحو بلدة ماسيسي وجنوبا باتجاه مينوفا، في كيفو الجنوبية. وفي 18 أيار/مايو، استخدمت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قدرتها من الطائرات المقاتلة من طراز سوخوي - 25 للمرة الأولى منذ شباط/فبراير. وبعد ذلك بفترة وجيزة، انسحبت حركة 23 مارس من مواقعها الواقعة في أقصى الجنوب في إقليم ماسيسي.

16 - وأدى تبادل للقصف المدفعي المتكرر بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة 23 مارس في منطقة ساكي إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وفي 3 أيار/مايو، انفجرت خمسة صواريخ في موقعي النازحين في حي لاك - فير وحي موغونغا في غوما، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 12 شخصا وإصابة عدة أشخاص آخرين بجراح. وقدمت البعثة الدعم إلى القضاء العسكري فيما يخص التحقيق في الهجمات على مواقع النازحين داخليا. وفي الفترة من 13 إلى 19 أيار/مايو، وبناء على طلب من المدعي العام العسكري، أجرى فريق الطب الشرعي التابع لمكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان عمليات تشريح لتسع جثث (ثمانية قاصرين ورجل بالغ)، وأجرى فحوصات للأدلة الجنائية لدى 21 ناجيا جريحا وتقييمات نفسية لعشرة منهم.

17 - وظلت المواقع الحاجزة التابعة للبعثة حول ساكي تتعرض لطلقات نارية مباشرة وغير مباشرة إلى أن انسحبت تلك المواقع في 4 نيسان/أبريل. وفي عدة مناسبات، قام كل من حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعة المتطوعين من أجل الدفاع عن الوطن الموالية للحكومة بعرقلة حرية تنقل حفظة السلام التابعين للبعثة، بما في ذلك قدرتهم على القيام بالعمليات والمهام.

18 - ومنذ نيسان/أبريل، سجل في غوما ارتفاع حاد في الإجرام العنيف، بما في ذلك قتل المدنيين على أيدي عناصر مسلحة من جماعات مختلفة. وفي الفترة من 12 إلى 17 نيسان/أبريل، وقعت حوادث قتل ونهب في غوما، أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 17 مدنيا وإصابة 12 آخرين.

مقاطعة كيفو الجنوبية

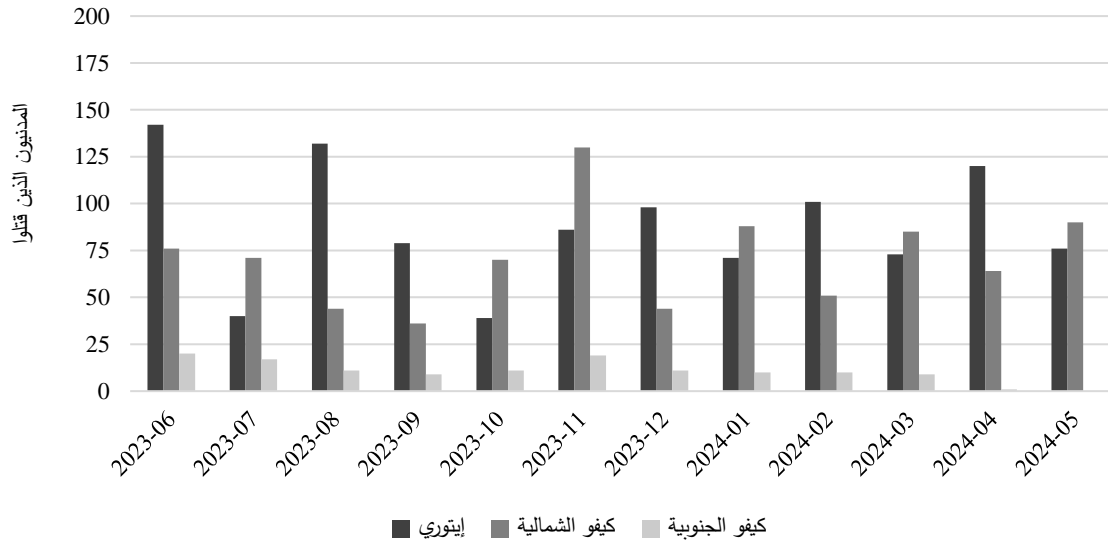
19 - في كيفو الجنوبية، سجلت البعثة 31 حادثاً أمنياً في الفترة بين 20 آذار/مارس و 30 نيسان/أبريل (انقطعت البيانات بسبب الانسحاب)، نسبت إلى جماعات مسلحة مختلفة، مما أسفر عن مقتل ثمانية مدنيين، من بينهم امرأتان وطفلان، بينما أصيب سبعة مدنيين بجروح.

20 - وتضرر إقليم كاليهي الشمالي تأثراً مباشراً بالقتال بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة 23 مارس، حيث أصابت النيران غير المباشرة مينوفا ومواقع أخرى مجاورة، مما أسفر عن مقتل وإصابة العديد من المدنيين. وواصلت الجماعات المسلحة، بما فيها رايأ موتومبوكي ونياتورا، العمل تحت مسمى "وازاليندو"، مما عزز شرعيتها وسهل تنقلها، وأدى إلى نشر العنف في المناطق التي كانت مستقرة في السابق في كيفو الجنوبية.

21 - وفي الجزء الجنوبي من كيفو الجنوبية، أثارت زيادة عسكرة سهل روزيزي شواغل تتعلق بحماية المدنيين، بينما استمرت أنشطة الجماعات المسلحة في الهضاب العليا بأوفيرا وفيزي وموينغا، وكذلك الاشتباكات بين القوات المسلحة البوروندية والمقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي. وأدت الشائعات المستمرة عن تسلل حركة 23 مارس إلى الهضاب العليا إلى تقاوم انعدام الثقة بين السكان وزيادة التمييز والهجمات ضد الأقليات.

الشكل الأول

عمليات قتل المدنيين المبلغ عنها في الحوادث ذات الصلة بالجماعات المسلحة حسب المقاطعة في الفترة من حزيران/يونيه 2023 إلى أيار/مايو 2024



المصدر: بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية/مركز العمليات المشتركة/قاعدة بيانات تقدير الحالة العسكرية بالاستناد إلى عناصر جغرافية مكانية

رابعاً - حالة حقوق الإنسان

22 - في الفترة من 20 آذار/مارس إلى 31 أيار/مايو، تم توثيق 1 169 من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. وفي المقاطعات المتأثرة بالنزاع، تم توثيق 959 من هذه الانتهاكات والتجاوزات، وأفادت التقارير بأن الجماعات المسلحة ارتكبت 63 في المائة منها. ومن بين هذه الجماعات المسلحة، أفيد بأن حركة 23 مارس مسؤولة عن معظم الانتهاكات (111)، تليها مختلف جماعات وفصائل الماي - ماي (104)، والقوات الديمقراطية المتحالفة (103)، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (62). ومن بين الانتهاكات الـ 333 التي أفيد بارتكابها من جانب موظفي الدولة، كانت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولة عن معظم الانتهاكات (173)، تليها عناصر أخرى من موظفي الدولة (81)، والشرطة الوطنية الكونغولية (67)، والوكالة الوطنية للاستخبارات (8)، من جملة جهات أخرى. ووقع ما لا يقل عن 466 شخصا (272 رجلا، و 119 امرأة، و 14 فتى، و 7 فتيات، و 8 أطفال لم يعرف نوع جنسهم، و 46 فردا لم يعرف نوع جنسهم ولا عمرهم) ضحايا لعمليات إعدام بإجراءات موجزة على أيدي جماعات مسلحة، زعم أنها تتمثل في القوات الديمقراطية المتحالفة (201) والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (88) وحركة 23 مارس (85) وفصائل الماي - ماي (26). وأفيد بأن جهات حكومية مسؤولة عن قتل 65 شخصا خارج نطاق القضاء (43 رجلا و 18 امرأة وأربعة فتيان)، معظمهم على أيدي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (58). وفي إقليمي غوما وماسيسي، أفادت التقارير بأن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ووازاليندو اشتركت في إعدام ثمانية مدنيين (أربعة رجال وثلاث نساء وطفل واحد).

23 - واستمر تدهور حالة حقوق الإنسان في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري، مع تزايد الاشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ووازاليندو وحركة 23 مارس في إقليمي روتشورو وماسيسي في كيفو الشمالية، وشمل ذلك استخدام المدفعية بانتظام، بما في ذلك ضد النازحين داخليا، والهجمات التي شنتها القوات الديمقراطية المتحالفة ضد المدنيين. وفي إيتوري، واصلت القوات الديمقراطية المتحالفة ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وأعمال انتقامية على أسس عرقية، مما أدى إلى نزوح السكان. وفي كيفو الجنوبية، ومنذ نشر كتيبة إيفلون التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في سهل روزيزي، ظهرت مجددا ادعاءات بارتكاب جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية انتهاكات لحقوق الإنسان، مما أدى إلى توترات بين القوات المسلحة والسكان المحليين.

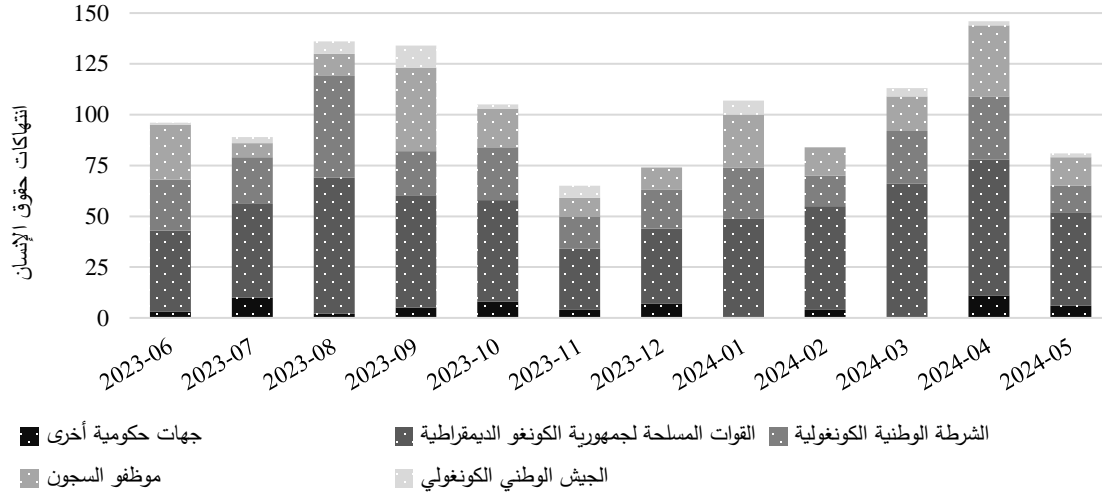
24 - وأبلغ عما لا يقل عن 37 انتهاكا لحقوق الإنسان تتعلق بالقيود المفروضة على الحيز المدني، يزعم أن جهات حكومية ارتكبتها، مما أثر على 146 ضحية (129 رجلا و 11 امرأة وأربع فتيات وفتيان)، مما يمثل انخفاضا بنسبة 60 في المائة في عدد الانتهاكات مقارنة بالانتهاكات الموثقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ووردت تقارير عن الاستخدام المفرط للقوة من جانب الشرطة الوطنية الكونغولية خلال المظاهرات السلمية، وهو ما ظل يشكل مصدر قلق، فضلا عن القيود التي تفرضها الحكومة على حرية التعبير. فعلى سبيل المثال، استخدمت الشرطة الوطنية الكونغولية، في 28 آذار/مارس، خلال مظاهرة طلابية في كينشاسا، الغاز المسيل للدموع والذخيرة الفتاكة لتفريق المتظاهرين، مما أدى إلى إصابة سبعة طلاب ذكور. وفي 17 نيسان/أبريل، منع عمدة غوما مسيرة نظمتها حركات المواطنين وجماعات الضغط للاحتجاج على تزايد انعدام الأمن في المدينة. وفرقت الشرطة المتظاهرين وجرى القبض على 14 متظاهرا (13 رجلا وامرأة واحدة) واحتجزوا في مقر مخابرات الشرطة لمدة يومين، قبل أن يُطلق سراحهم.

25 - وإجمالا، وثّق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 127 حالة وفاة أثناء الاحتجاز (جميعها من الذكور). والأسباب الرئيسية الكامنة وراء ذلك هي اكتظاظ السجون وسوء ظروف الاحتجاز.

26 - وعقب رفع وقف تنفيذ عقوبة الإعدام في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أدانت المحكمة العسكرية في كيفو الشمالية في 3 أيار/مايو ثمانية جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحكمت عليهم بالإعدام بتهمة الخيانة والفرار من الخدمة، وقد طعن المدعى عليهم في هذا القرار.

الشكل الثاني

انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة إلى جهات حكومية حسب الجاني المزعوم، حزيران/يونيه 2023 إلى أيار/مايو 2024

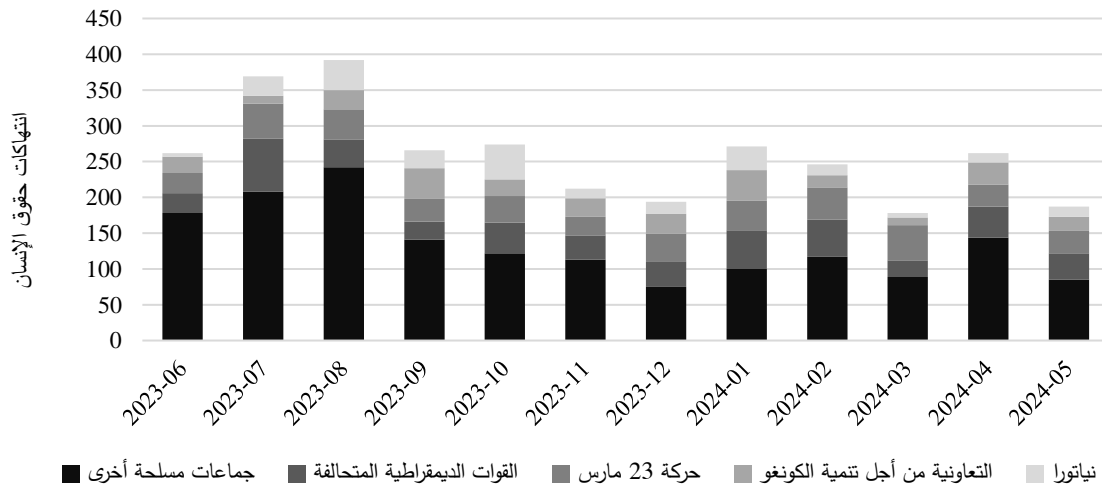


المصدر: البعثة/مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان

* يشمل الانتهاكات والتجاوزات في جميع أنحاء المقاطعات المتأثرة بالنزاع

الشكل الثالث

انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة إلى الجماعات المسلحة حسب الجاني المزعوم، حزيران/يونيه 2023 إلى أيار/مايو 2024



المصدر: البعثة/مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان

* يشمل الانتهاكات والتجاوزات في جميع أنحاء المقاطعات المتأثرة بالنزاع

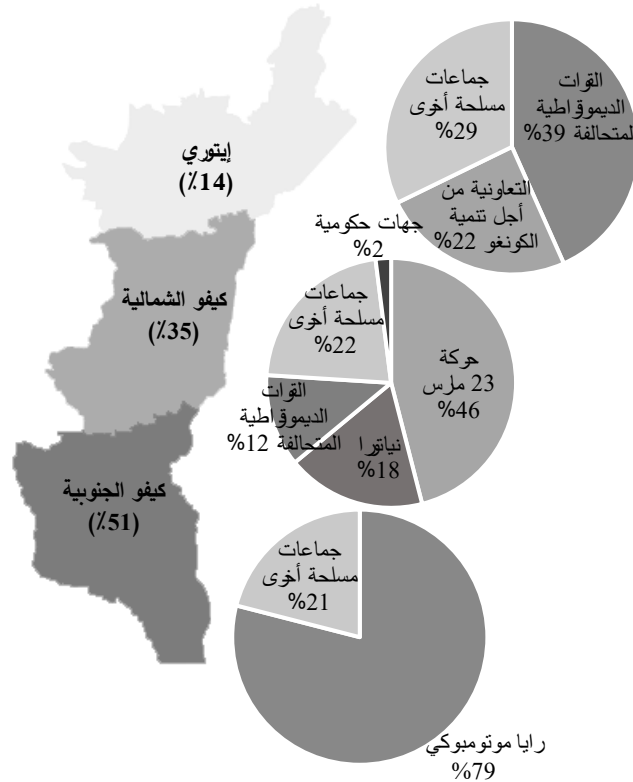
حماية الطفل

27 - في الفترة من 20 آذار/مارس إلى 31 نيسان/أبريل، تحققت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من وقوع 537 انتهاكا جسيما لحقوق الطفل ضد 483 طفلا (324 فتى و 159 فتاة)، بما في ذلك 402 من حالات تجنيد واستخدام الأطفال من قبل جهات مسلحة. ونسبت الانتهاكات إلى 19 جماعة مسلحة غير تابعة للدولة، في حين نُسبت ثلاث حالات قتل وتشويه إلى قوات الأمن الكونغولية. وارتكبت عناصر مسلحة مجهولة الهوية عددا صغيرا من الانتهاكات.

28 - وعقب استمرار مشاركة البعثة وشركائها، وقع قادة جماعتي ماي - ماي المسلحتين، الحركة الوطنية الكونغولية والقوات الشعبية من أجل التحرير (وكلتاهاما تنشط في إقليم فيزي في كيفو الجنوبية)، فضلا عن اتحاد قوات الدفاع الوطني الكونغولي (الناشط في إقليم نيراغونغو في كيفو الشمالية)، إعلانات انفرادية وخرائط طريق لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوفهم، مما أدى إلى فصل 345 طفلا عن هذه الجماعات (229 فتى و 116 فتاة).

الشكل الرابع

الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة حسب الجاني المزعوم، والتي تم التحقق منها في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2024



الحدود المبينة في هذه الخريطة والوسوم المستخدمة فيها لا تفيد أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبلها بصورة رسمية. وأفيد بأن الجماعات المسلحة، بما فيها الجماعات المحددة أعلاه، مسؤولة عن غالبية الانتهاكات الجسيمة.

المسألة الجنسانية والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع

29 - أدى اشتداد القتال في المقاطعات الشرقية إلى زيادة كبيرة في التعرض للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، لا سيما في صفوف النساء والفتيات، بما في ذلك داخل مواقع النازحين داخليا وحولها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان وقوع حالات عنف جنسي ضد 130 فردا (87 امرأة و 35 فتاة وسبعة فتيان ورجل واحد) في جميع أنحاء الأراضي الكونغولية، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ضد 117 فردا (77 امرأة و 32 فتاة وسبعة فتيان ورجل واحد) في المقاطعات المتضررة من النزاع (كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وتجانينقا ومانينما). ومن بين هؤلاء، وقعت 61 امرأة و 15 فتاة ضحايا للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع على يد جماعات مسلحة، زُعم أنها تتمثل في حركة 23 مارس (25 امرأة و 4 فتيات)، وميليشيات توا (16 امرأة و 3 فتيات)، ورايا موتومبوكي (7 نساء وفتاة واحدة)، ومختلف جماعات وفصائل الماي - ماي (4 نساء و 3 فتيات)، ونياتورا (4 نساء وفتاتان)، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (امراتان). وزُعم أن جهات حكومية مسؤولة عن حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ضد ما لا يقل عن 42 ضحية (16 امرأة و 18 فتاة وسبعة فتيان ورجل واحد)، وهي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (10 نساء و 16 فتاة وسبعة فتيان ورجل واحد)، والشرطة الوطنية الكونغولية (امراتان و 3 فتيات) وموظفون آخرون تابعون للدولة (ثلاث نساء). وبالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ارتفعت حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وتحديدًا الاغتصاب، التي ارتكبتها حركة 23 مارس ارتفاعا كبيرا (15 ضحية في الفترة بين 20 آذار/مارس و 17 أيار/مايو). ومع ذلك، حالت القيود المفروضة على سبل الوصول والقيود الأمنية دون التحقق من هذه الانتهاكات، وهناك نقص في الإبلاغ في العديد من تلك الحالات.

خامسا - الحالة الإنسانية

أدى النزاع المسلح والمخاطر الطبيعية إلى نزوح أكثر من 7,3 ملايين شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي واحدة من أكبر أزمات النزوح في العالم. ويوجد حوالي 90 في المائة من النازحين داخليا (6,6 ملايين شخص) في إيتوري وكيفو الجنوبية وكيفو الشمالية، وهو ما يمثل زيادة قدرها 1,2 مليون شخص مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023. وحتى 2 حزيران/يونيه، لم تمّول خطة الاستجابة الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي بلغت ميزانيتها 2,6 بليون دولار، إلا بنسبة 23 في المائة (593 مليون دولار). وفي غضون ذلك، وصل الشركاء في مجال العمل الإنساني جهودهم لتقديم المساعدة الطارئة والمنقذة للحياة، حيث وصلوا إلى أكثر من 3 ملايين شخص حتى 30 آذار/مارس.

31 - وأدى التدفق الهائل للنازحين الجدد، إلى جانب عودة 2,4 مليون شخص إلى مناطق مختلفة، إلى زيادة تأزم الحالة الإنسانية. ففي نيسان/أبريل وحده، أبلغ نظام رصد الحماية عن تعرض نحو 9 000 شخص لتجاوزات وانتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان، بما في ذلك 1 612 حالة تتعلق بأطفال.

32 - وظلت انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تثير قلقا بالغا، وسط انتشار الأسلحة في مواقع النازحين داخليا ووجود المدفعية بالقرب منها، وأفادت التقارير بوقوع هجمات على تلك المواقع، فضلا عن المدارس والمستشفيات والمرافق العامة. ونتيجة لوجود عناصر مسلحة وإقامة سرايا مدفعية بالقرب من مواقع النازحين داخليا، ازداد تعرض هذه المواقع للقنابل وغيرها من المقذوفات زيادة كبيرة. وفي الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل، تم الإبلاغ عما لا يقل عن 35 من حوادث إطلاق نيران المدفعية، بما في ذلك إطلاق النار من أماكن قريبة من مواقع النازحين. ومن بين هذه الحوادث، أصاب

ما لا يقل عن 15 عملية قصف المواقع أو المناطق المحيطة بها (على مسافة تقل عن 500 متر). وأسفرت عمليات القصف هذه عن مقتل ما لا يقل عن 28 شخصا وإصابة 74 آخرين.

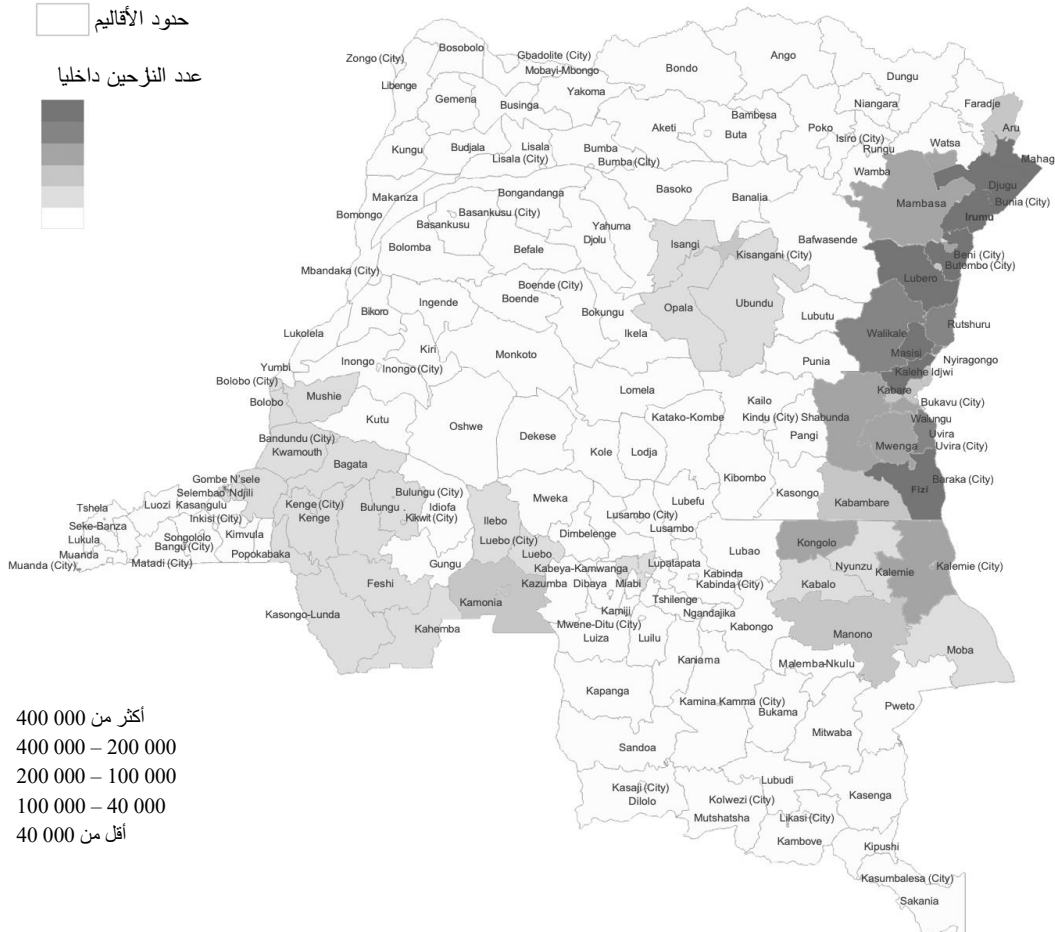
33 - وظلت حالات تفشي الكوليرا والحصبة وجذري القردة تؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية المعقدة أصلا، لا سيما في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، حيث تم الإبلاغ عن 12 000 حالة إصابة بالكوليرا وحوالي 63 000 حالة إصابة بالحصبة و 6 500 حالة إصابة بجدري القردة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2024.

34 - وتسبب ارتفاع منسوب المياه في بحيرة تنجانيقا في حدوث فيضانات، مما أثر على المساكن وسبل العيش وأعاق الوصول إلى الطرق. وفي كيفو الجنوبية، تضرر أكثر من 80 000 شخص، وأبلغ عن 22 حالة وفاة، بينما تضرر 163 000 شخص وأبلغ عن 11 حالة وفاة في مقاطعة تنجانيقا.

35 - وازدادت الحوادث الأمنية التي تؤثر على العاملين في المجال الإنساني والسلع الإنسانية، حيث تم الإبلاغ عن 93 حادثا خلال الربع الأول من عام 2024 في مقابل 57 حادثا خلال الفترة نفسها من عام 2023، مما أعاق وصول المساعدات الإنسانية.

الشكل الخامس

النازحون داخليا حسب الإقليم، نيسان/أبريل 2024



المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

ملاحظة: الحدود المبينة في هذه الخريطة والوسوم المستخدمة فيها لا تفيد أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبلها بصورة رسمية. ملاحظة: الأسماء المكتوبة داخل الخريطة هي أسماء الأقاليم فقط.

سادسا - المرأة والسلام والأمن

36 - واصلت البعثة دعم تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ، بما في ذلك من خلال إنشاء لجان توجيهية معنية بقرار مجلس الأمن 1325 (2000) في إقليمي أوفيرا وكاليهي في كيفو الجنوبية في آدار/مارس ونيسان/أبريل. وتهدف هذه اللجان إلى تنسيق خطط عمل المقاطعات التي وضعت من أجل تنفيذ القرار وتعبئة الموارد لها ورصد تنفيذها. وستتولى إدارة اللجان التوجيهية وزارات مختلفة، بما في ذلك وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل. ولتعزيز فعالية هذه اللجان، عززت البعثة قدرة السلطات المحلية والنساء والشباب والمجتمع المدني ووسائل الإعلام في مجال القيادة النسائية وتسوية النزاعات والحوكمة. وفي 27 آذار/مارس، شاركت البعثة في تنظيم حلقة عمل مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وهيئة التنسيق الوطنية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار لفائدة 49 موظفا من موظفي هيئة التنسيق الوطنية (30 امرأة و 19 رجلا)، لتحسين المعارف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتبادل الممارسات الجيدة بشأن إدماج النساء المسرحيات في جهود تحقيق الاستقرار المجتمعي.

سابعا - تنفيذ الأولويات الصادر بها تكليف

ألف - حماية المدنيين

37 - واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين باتباع نهج متعدد الأبعاد وثلاثي المستويات، يتضمن الحماية من خلال الحوار والتواصل، والحماية المادية، وتهيئة بيئة تتوافر فيها الحماية، دعما للسلطات الكونغولية وبالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. غير أن الهجمات التي تشن على حفظة السلام والقيود المفروضة على التنقل في كيفو الشمالية أثرت على قدرة البعثة على تنفيذ مهام الحماية الموكلة إليها. وفي منطقة الشمال الكبرى في كيفو الشمالية، ظلت قوة البعثة تواجه تحديات في التنسيق مع القوات المسلحة الكونغولية والأوغندية، على الرغم من استمرار تواصل البعثة مع النظراء للحيلولة دون تضارب العمليات.

38 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى نظام الإنذار المجتمعي التابع للبعثة 180 إنذارا من إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. واستجابت قوات أمن الدولة والبعثة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لـ 72 في المائة من الإنذارات.

39 - وواصلت البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية القيام معا بعمليات واسعة النطاق، مثل عملية "شبكة العنكبوت الثانية"، التي أطلقت في آدار/مارس وكان الهدف منها هو منع حركة عناصر التعاونية من أجل تنمية الكونغو في إقليم دجوغو، بمقاطعة إيتوري. وواجهت عملية سبرينغبوك ، وهي عملية مشتركة أطلقت لتأمين بلدي غوما وساكي في كيفو الشمالية، تحديات كبيرة بسبب تقدم حركة 23 مارس. ومع ذلك، كان لعمليات قوة البعثة آثار إيجابية في التصدي للتعاونية من أجل تنمية الكونغو ومختلف جماعات الماي ماي، مما أسهم في انخفاض كبير في الخسائر في صفوف المدنيين في مسرح العمليات.

فعلى سبيل المثال، في يومي 11 و 25 نيسان/أبريل، في إقليم دجوغو، أدى تدخل قوات البعثة في الوقت المناسب إلى وقف أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة وإلى منعها.

40 - وقامت قوات البعثة في الفترة من 18 إلى 22 أيار/مايو، وكجزء من عملية مشتركة شاملة ومتكاملة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي عملية مخلب النمر، بتسيير دوريات مكثفة على طول المحاور الرئيسية وحول مواقع النازحين داخليا، واشتبكت مع عناصر من التعاونية من أجل تنمية الكونغو في منطقة أوزي هيل، بمقاطعة إيتوري، حيث فككت ثماني نقاط تفتيش تابعة للتعاونية، ونفذت حملة طبية لصالح 120 من السكان المحليين، من بينهم 45 امرأة و 45 طفلا، خلال العملية. وواصلت البعثة أيضا العمل مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما بشأن تنسيق المجال الجوي وتنسيق الدعم بالنيرون للحيلولة دون تضارب العمليات ولبذل جهود متبادلة لحماية المدنيين.

41 - كما دعمت البعثة السلطات المحلية وقوات الأمن لتحسين إدارة الأمن المحلي وإنشاء نظام فعال للإنذار المبكر والاستجابة مملوك وطنيا. واتخذت مبادرات لبناء القدرات مع مجالس الأمن المحلية والحماية المدنية التابعة لوزارة الداخلية، وهيكل الدولة الذي حددته البعثة والسلطات الكونغولية لتنسيق مهام الإنذار المبكر والاستجابة. وفي الفترة من 7 إلى 9 أيار/مايو، في مدينة بيني، وفي الفترة من 21 إلى 23 أيار/مايو في بونيا، يسرت البعثة عقد حلقات عمل مع شعبي مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري التابعتين للحماية المدنية، على التوالي، للتمكين من تسليم أدوات الحماية التي تديرها البعثة وتيسير إدماجها في النظم المملوكة وطنيا. واتخذت مبادرات مماثلة في كيفو الجنوبية قبل فك ارتباط البعثة.

42 - وفي إيتوري وبتي نور، تواصلت البعثة مع ممثلي النازحين داخليا والسلطات وأطراف النزاع للدعوة إلى احترام الطابع المدني لمواقع النازحين داخليا وغيرها من الهياكل الأساسية، إلى جانب تنفيذ تدابير لتعزيز حماية هذه المواقع، بما في ذلك نشر القوام الكافي لقوات الشرطة والتوعية بالمبادئ الإنسانية الدولية ومبادئ حقوق الإنسان.

43 - وكجزء من الاستراتيجية التنفيذية المتكاملة للبعثة لمكافحة انعدام الأمن، قدم عنصر الشرطة التابع للبعثة دورات تدريبية شاملة وأنشطة توعية مجتمعية للشرطة الوطنية الكونغولية، ركزت على الخفارة المجتمعية والمهام القضائية وإدارة النظام العام.

44 - واضطلعت البعثة، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بمهمة فورية واحدة لإبطال الذخائر المتفجرة في كيفو الشمالية في كيفو الشمالية (عدد قليل بسبب عمليات التدمير بالجملة للذخائر المتقدمة الخاصة بالمسدسات والقربينات من عيار المسدسات)، فدمرت 15 من المتفجرات من مخلفات الحرب. وجرى تيسير عقد دورات للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية لصالح 13 269 مدنيا.

باء - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

45 - واصلت البعثة تقديم الدعم لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات.

46 - وواصل برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ومؤسسة الكنيسة السويسرية للمعونة، تنفيذ مشاريع إعادة الإدماج المجتمعي في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وفي 24 أيار/مايو، أنجز أحد المشاريع الرائدة في لوبورو، بكيفو الشمالية، التي تركز على الحوار الديمقراطي والقدرة على الصمود في المجال الاقتصادي والمرأة والسلام والأمن، وقد استفاد من المشروع أكثر من 1 800 فرد، بمن فيهم 527 امرأة و 503 مقاتلين سابقين في أقاليم لوبورو وروتشورو وواليكالي. ومن بين المقاتلين السابقين البالغ عددهم 503، كان 100 مقاتل قد تم تجميعهم سابقا في موقع موبامبيرو في منطقة الشمال الكبرى في كيفو الشمالية، وقد نقلوا جوا بدعم من البعثة من غوما إلى بيني.

47 - وعقب إبرام اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية وقبته زائير، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، والحركة الشعبية للدفاع عن النفس في إيتوري، والجبهة الوطنية والداعية إلى الاندماج في الكونغو في 19 نيسان/أبريل، عقدت البعثة والمنظمة الدولية للهجرة والبنك الدولي اجتماعات منتظمة مع السيد بيمبا، لدعم وضع خطة تنفيذية لتنفيذ الاتفاق. وفي الفترة من 21 إلى 23 أيار/مايو، دعمت البعثة تنظيم حلقة عمل من قبل برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار في بونيا، وضعت خطة عمل أولى للعمليات المقبلة في إطار هذا البرنامج في إيتوري في المستقبل، مع مراعاة التحديات الخاصة بكل جماعة مسلحة وإدراج الدروس المستفادة من البرامج السابقة.

48 - وواصلت البعثة أيضا تنفيذ ثمانية مشاريع للحد من العنف المجتمعي تفيد بشكل مباشر 2 340 شخصا (1 415 رجلا و 925 امرأة)، بمن فيهم 345 مقاتلا سابقا و 295 من أفراد المجتمع المحلي الذين يعيشون في أوضاع هشّة و 1 700 من الشباب المعرضين للخطر.

49 - وفي الفترة من 17 إلى 24 أيار/مايو، نظمت البعثة حلقة عمل في غوما حضرها 21 ممثلا لهيكل تنسيق برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار على الصعيد الوطني ومن كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية. ووفرت حلقة العمل تدريبا تقنيا محددا بشأن المجالات الرئيسية المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك التدريب على التحليل والتخطيط من أجل تعزيز القدرات الوطنية.

جيم - إصلاح قطاع الأمن

50 - واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مساعيها الحميدة ودعمها الفني لمجلس الأمن القومي لتشجيع إنشاء كيان وطني للإشراف على تنفيذ إصلاح قطاع الأمن وتنسيقه تحت قيادة مستشار الرئيس للشؤون الأمنية، مع مواصلة التواصل مع الشركاء الدوليين وفريق الأمم المتحدة القطري لتعزيز التعاون في سياق المرحلة الانتقالية. وفي 16 أيار/مايو، أقر نائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية ومستشار الرئيس للشؤون الأمنية خطة عمل مشتركة تحدد المعالم الرئيسية نحو وضع اللامسات الأخيرة على رؤية الأمن القومي وإطار السياسات المقرر تنفيذها بحلول أيلول/سبتمبر 2024. وفي الفترة من 15 آذار/مارس إلى 12 نيسان/أبريل، دعمت البعثة الشرطة الوطنية الكونغولية في كينشاسا في تقييم خطتها الخمسية للإصلاح، بما في ذلك عن طريق تيسير عقد منتدى وطني لممثلي الشرطة من جميع المقاطعات البالغ عددها 26 مقاطعة. وأبرز التقييم الحاجة إلى

تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لإصلاح الشرطة وإلى جهات تنسيق في المقاطعات لزيادة الوعي بإصلاح قطاع الأمن وتعزيز الأخذ بزمام الأمور محليا.

51 - وفي الفترة من 6 إلى 20 نيسان/أبريل، دعمت البعثة المرحلة الثالثة من حملة توعية لتجنيد الشباب في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المقاطعات الشرقية، من خلال عقد مناسبات محددة الأهداف في غوما وبونيا وبوكافو. وفي 30 نيسان/أبريل، حققت قوات الدفاع هدفها المتمثل في تجنيد 3 000 شابة على مدى فترة ثلاث سنوات. وإجمالا، تشكل النساء 3 في المائة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (ويقدر قوامها بنحو 150 000 عنصر). ويسرت البعثة أيضا حلقتي عمل متزامنتين مدة كل منهما خمسة أيام، عقدتا في الفترة من 27 إلى 31 أيار/مايو في كينشاسا، لتعزيز قدرة رؤساء مدارس الشرطة والمدارس العسكرية.

52 - وفي 23 و 24 نيسان/أبريل، أقامت البعثة شراكة مع إحدى منظمات المجتمع المدني لإطلاق حملة على الإنترنت لفائدة 130 من ممثلي الشباب من جميع المقاطعات الـ 26، وذلك بهدف زيادة الوعي، بأربع لغات محلية، بشأن إصلاح قطاع الأمن في البلد ودعم البعثة.

دعم نظام العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب

53 - واصلت البعثة دعم تعزيز قطاع العدل، بوسائل منها تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك لدعم إصلاح العدالة، الذي يشكل أداة انتقالية رئيسية لتنفيذ مهام البعثة في مجال سيادة القانون. وفي الفترة من 20 آذار/مارس إلى 31 أيار/مايو، وبدعم من البعثة، أدت جلسات الاستماع التي عقدتها محكمة أوفيرا وعمليات التفتيش القضائي لمرافق الاحتجاز التابعة للشرطة الوطنية الكونغولية في كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية وإيتوري، على التوالي، إلى تسوية أوضاع 52 محتجزا، والإفراج عن 123 محتجزا، ونقل 248 آخرين إلى السلطات القضائية المختصة. وفي الفترة من 4 إلى 6 حزيران/يونيه، قُدم الدعم لتنفيذ عملية تفتيش قضائي وتنظيم يوم للأبواب المفتوحة لفائدة المؤسسات القضائية المحلية في مهاجي، بمقاطعة إيتوري، بهدف تعزيز مساءلة السلطة القضائية.

54 - كما واصلت البعثة تقديم الدعم التقني والمالي للسلطات القضائية في مكافحة إفلات مرتكبي الجرائم الدولية من العقاب، مما أدى إلى محاكمة وإدانة تسعة من أعضاء القوات الديمقراطية المتحالفة في 24 أيار/مايو بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك العنف الجنسي وجرائم الحرب التي ارتكبت في تشرين الأول/أكتوبر 2022 في مابويا، بإقليم بيني، في كيفو الشمالية. وقد حكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين 10 سنوات والسجن مدى الحياة. وشارك في جلسة الاستماع نحو 50 ضحية، من بينهم 11 فتاة وأربعة فتيان، وقد حصلوا على تعويضات عن الأضرار التي لحقت بهم. وفي الفترة من 7 إلى 12 نيسان/أبريل، جرى إيفاد بعثة للتحقيق في الجرائم المزعومة ضد الإنسانية وجرائم الحرب في محلية كيتوتو في إقليم موينغا بكيفو الجنوبية، واستُمع إلى شهادات أدلى بها 80 ضحية. وفي الفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 6 حزيران/يونيه، دعمت البعثة بناء قدرات 90 جهة فاعلة قضائية، من بينهم 14 امرأة، في مجال التحقيق الرقمي والتحليل الجنائي وتقنيات التحقيق الدولي في بوكافو وبينني وغوما وبونيا، بهدف إنشاء أول خلية تحقيق رقمية داخل مكتب المدعي العام العسكري.

55 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتفع عدد نزلاء السجون العشرة ذات الأولوية إلى 362 29 شخصا (28 578 رجلا و 784 امرأة، من بينهم 642 من الأحداث)، منهم 77 في المائة رهن الاحتجاز

السابق للمحاكمة. وواصلت البعثة الدعوة إلى التعجيل بالببت في القضايا للحد من أثر الاحتجاز المطول وغير القانوني. كما واصلت البعثة جهودها لتعزيز أمن السجون، على سبيل المثال في سجن كينشاسا وغوما، اللذين يعملان بنسبة 975 و 1 145 في المائة من سعتهما، على التوالي، من خلال التدريب، وتحسين المراقبة، وأنظمة الإنذار المبكر، والاستخبارات. وقد ساهم ذلك في تجنب الحوادث الأمنية الكبرى في السجون في العام الماضي، على الرغم من اكتظاظ السجون.

56 - وفي ضوء فك ارتباط البعثة بكيفو الجنوبية، يسرت البعثة إيفاد بعثة مشتركة في الفترة من 22 إلى 28 آذار/مارس، بقيادة وزارة العدل. وقِيم الوفد أحوال السجون، وقِيم الدعم الذي تقدمه البعثة، وفكر في سبل ضمان استدامة المكاسب التي تحققت خلال وجود البعثة عقب انسحابها.

57 - وواصلت البعثة تعزيز نظام الإصلاحات ومكافحة أنشطة تغذية النزعات الراديكالية والحصّ على التطرف العنيف في السجون من خلال تقديم الدعم التقني واللوجستي، بما في ذلك لنظم الاستخبارات والأمن في السجون، ونظم المراقبة والاتصالات اللاسلكية، وذلك بهدف تطوير كفاءات الشركاء. وفي 27 آذار/مارس، سلمت البعثة مبنى كاباري الخاضع لإجراءات أمنية مشددة في كيفو الجنوبية، الذي تبلغ طاقته الاستيعابية 112 سجيناً، في إطار دعمها للجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب.

58 - ودعمًا لإصلاحات السجون، دعمت البعثة في آذار/مارس إنشاء مراكز للتدريب على الحاسوب في ثمانية سجون ذات أولوية في ماكالا وبينني وبوكافو وبونيا وغوما وكاباري وكاليمي وأوفيرا. واستُكمل النشاط بالتبرع بـ 60 حاسوباً إلى جانب تدريب 53 موظفاً، من بينهم 28 امرأة.

ثامنا - الانسحاب التدريجي المسؤول والمستدام

ألف - معلومات مستكملة عن تنفيذ خطة فك الارتباط

59 - في 30 نيسان/أبريل، أوقفت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عملياتها في كيفو الجنوبية، تمشياً مع المرحلة 1 من الخطة المشتركة لفك الارتباط. ولن يُحتفظ حتى نهاية حزيران/يونيه إلا بالأفراد النظاميين اللازمين لتوفير الأمن لموظفي الأمم المتحدة ومرافقها وقوافلها ومنشآتها ومعداتنا. وفي 3 حزيران/يونيه، أكملت البعثة انسحاب 227 2 من القوات من كيفو الجنوبية وإعادتها إلى الوطن على الرغم من التحديات المتصلة بانعدام الأمن وحالة الطرق.

60 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُلمت قاعدتان إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهما قاعدة بونياكير في 19 نيسان/أبريل وقاعدة مطار كافومو في 25 نيسان/أبريل. ومع ذلك، وفي سياق الأولويات الأمنية الأخرى والموارد المحدودة، ثبت أن استمرار نشر قوات الأمن الوطني في المواقع التي كانت مؤمنة من قبل البعثة يمثل تحدياً. ونقلت البعثة أيضاً جميع هياكلها الأساسية في مطار كافومو، بما في ذلك محطة الرصد الجوي، ومراقبة الحركة الجوية، وقدرات مكافحة الحرائق، إلى السلطات الكونغولية لضمان استمرار عمليات المطار الآمنة. وطوال عملية فك الارتباط، التزمت البعثة ببروتوكولات بيئية صارمة خضعت بموجبها جميع القواعد المنقولة أو المغلفة لتنظيف بيئي.

61 - وفي 21 أيار/مايو، اجتمع الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس البعثة مع السيد لوتوندولا لمناقشة فك ارتباط البعثة، وتقييم التقدم المحرز والتحديات المقبلة، بما في ذلك

أهمية زيادة نشر الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في القواعد المنقولة إلى الحكومة، فضلاً عن توفير الموارد الكافية لتنفيذ خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية لكيفو الجنوبية.

باء - تنفيذ الإجراءات التعاونية ذات الأولوية والبرامج المشتركة

62 - لقد عززت البعثة، بالتعاون مع السلطات الكونغولية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وغيرها من الجهات الشريكة الرئيسية، التخطيط المتكامل والبرمجة المشتركة دعماً للعملية الانتقالية.

63 - وعلى صعيد المقاطعات، أجرى فريق الأمم المتحدة القطري تحليلاً لولاياته وقدراته ووجوده العملي في كيفو الجنوبية من أجل تكييف دعمه للسلطات الكونغولية عقب انسحاب البعثة من كيفو الجنوبية. وفي 26 نيسان/أبريل، أقر الفريق الانتقالي المتكامل لمقاطعة كيفو الجنوبية، الذي يشترك في رئاسته الحاكم ورئيس مكتب البعثة وممثلو وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، خريطة طريق انتقالية بعد ثلاثة أشهر من المشاورات المكثفة. وفي 6 أيار/مايو، أُحيلت خريطة الطريق النهائية إلى الأمانة الفنية المشتركة بين الأمم المتحدة والحكومة الكونغولية للتصديق عليها، وهي تغطي أربعة مجالات ذات أولوية: حماية المدنيين والأمن، بما في ذلك آليات الحماية المدنية غير المسلحة؛ وتعزيز سلطة الدولة؛ ودعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار؛ والعمليات والخدمات اللوجستية. وقُدِّمت خريطة الطريق المستعرضة إلى الفريق العامل المشترك في 21 أيار/مايو لإقرارها سياسياً.

64 - وبالتوازي مع ذلك، تم أيضاً الانتهاء من وضع خطة الأمم المتحدة لدعم الانتقال في كيفو الجنوبية، التي تحدد الوكالات الرائدة المناسبة لكل مهمة على حدة، ومواءمتها مع خريطة الطريق، وسيتم تنفيذها على مدى سنة واحدة تنتهي في 30 حزيران/يونيه 2025.

65 - وشرعت منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها في إجراء مناقشات مع الحكومة لوضع نهج شامل غير مسلح لحماية المدنيين عقب انسحاب البعثة من كيفو الجنوبية. وفي هذا السياق، وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان وقوة السلام بدون عنف برنامجاً جديداً للتماسك الاجتماعي والحد من العنف المجتمعي في كيفو الجنوبية بدعم من صندوق بناء السلام. وجرى التشاور بشكل مكثف مع البعثة وإشراكها في التقييم الأولي للاحتياجات، وتمت الاستفادة من معارفها وخبراتها السابقة.

66 - كما كانت المواءمة مع فك ارتباط البعثة وانتقالها جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2025-2029، بما في ذلك أولويات ونتائج الإطار الذي تم التصديق عليه في 31 أيار/مايو، والذي ركز على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والعجز الإنمائي والسياسات التحويلية والإصلاحات.

جيم - معلومات مستكملة عن التكامل وتعبئة الموارد

67 - في حين أن تعبئة الأموال لدعم العملية الانتقالية لا تزال تشكل تحدياً، فقد تم تأكيد مخصصات صندوق بناء السلام لجمهورية الكونغو الديمقراطية لعام 2024 عند مستوى 15,5 مليون دولار، على أن يُخصَّص مبلغ 8 ملايين دولار منها لدعم أولويات المرحلة الانتقالية في كيفو الجنوبية. وبناء على الدروس المستفادة من فك ارتباط البعثة بكيفو الجنوبية، ناقش الفريق الانتقالي المتكامل سبل دعم الأفرقة الانتقالية

المتكاملة على مستوى المقاطعات في كیفو الشمالية وإبتوري، ووضع استراتيجية لتعبئة الموارد من أجل العملية الانتقالية.

تاسعا - فعالية البعثة

ألف - أداء البعثة (الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون)

العنصر العسكري

68 - حتى 3 حزيران/يونيه، كانت البعثة قد نشرت 10 530 جندياً، 7,69 في المائة منهم من النساء، و 469 من خبراء الأمم المتحدة العسكريين الموفدين إلى البعثات، 23 في المائة منهم من النساء - مقابل قوام مأذون به يبلغ 13 500 جندي و 660 من خبراء الأمم المتحدة العسكريين الموفدين إلى البعثات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشأت البعثة ثلاث وحدات قتالية جاهزة للتدخل وسيّرت 554 دورية نهائية، و 3 916 دورية ليلية، و 553 دورية ومهمة بعيدة المدى، و 896 دورية مشتركة، و 665 عملية حراسة مرافقة. ولم تجر أي عمليات استطلاع جوي، ويعزى ذلك جزئياً إلى توسيع منطقة حظر الطيران بسبب استهداف الجماعات المسلحة لطائرات الأمم المتحدة في عدة مناسبات.

69 - وتمشياً مع التزاماتها تجاه المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، أجرت البعثة تقييمات شملت 24 وحدة عسكرية. وأعدت خطة لتحسين الأداء لكل وحدة لتنفيذ إجراءات تحسين محددة.

70 - وظل عدد فصائل الاشتباك 13 فصيلاً، وهو ما يمثل 2,4 في المائة من مجموع قوام القوة. واضطلعت فصائل الاشتباك بـ 197 نشاطاً، امتدت من التعاون المدني - العسكري إلى مشاريع التوعية وشملت تسيير 61 دورية محددة الهدف، في مقابل 173 نشاطاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

71 - وزادت النسبة المئوية للنساء في صفوف ضباط الأركان العسكريين والمراقبين العسكريين في البعثة من 22 في المائة إلى 23 في المائة، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشهدت مشاركة الإناث في الوحدات أيضاً زيادة من 6,68 في المائة إلى 7,69 في المائة.

عنصر الشرطة

72 - في 31 أيار/مايو، كان عنصر الشرطة التابع للبعثة قد نشر 1 554 فرداً من 32 بلداً مساهماً، منهم 1 228 من أفراد الشرطة المشكلة من ثمانى وحدات للشرطة المشكّلة (منهم 215 امرأة) و 326 فرداً من أفراد الشرطة المنتدبين (منهم 100 امرأة). وانخفضت إجمالاً درجة تقييم أداء أفراد الشرطة المنتدبين بواقع نقطتين مؤويتين لتصبح 80 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى تقييم أفراد الشرطة المنتدبين الجدد الذين كانوا في الربع الأول من انتشارهم ومغادرة أفراد الشرطة المنتدبين السابقين الذين حصلوا على درجات عالية بسبب خبرتهم الواسعة خلال فترة الانتشار الطويلة الأجل في البعثة.

73 - وأنجزت وحدات الشرطة المشكلة 2 961 من تدخلات الاستجابة السريعة، و 158 عملية حراسة مرافقة، و 1 468 دورية، و 311 دورية مشتركة مع أفراد الشرطة المنتدبين، و 19 دورية مشتركة مع الشرطة الوطنية الكونغولية، و 134 دورية مشتركة مع أفراد الشرطة المنتدبين والقوة، و 120 دورية مشتركة

مع أفراد الشرطة المنتدبين والشرطة الوطنية الكونغولية وقوة البعثة، و 10 دوريات بعيدة المدى، و 69 دورية حول مخيمات النازحين داخليا.

العنصر المدني

74 - في 31 أيار/مايو، كان هناك 2 320 موظفا مدنيا (25,7 في المائة منهم من النساء)، من بينهم 308 من متطوعي الأمم المتحدة (50 في المائة منهم من النساء) و 38 من الأفراد المقدمين من الحكومات (42 في المائة منهم من النساء)، يعملون مع البعثة.

باء - النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء

75 - واصلت البعثة تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء. أما البيانات المستمدة من إطار نتائج البعثة، فقد استُرشد بها في تقييم فض الارتباط بمقاطعة كيفو الجنوبية وما يرتبط بذلك من مناقشات بشأن العملية الانتقالية المعجلة. وساعد هذا التقييم على توحيد البيانات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان فضلا عن النقاط الساخنة للحماية، وقدم المعلومات اللازمة لمناقشات الفريق الانتقالي المتكامل على مستوى المقاطعة، ولا سيما بشأن ضرورة الحفاظ على شبكات الإنذار المدني في المناطق التي تتسحب منها البعثة.

جيم - الاتصالات الاستراتيجية

76 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة بتوسيع نطاق اتصالاتها الاستراتيجية، إذ سلطت الضوء على فك ارتباطها بكيفو الجنوبية وقدمت تسيرا له. ومن خلال التغطية الواسعة النطاق على قنوات التواصل الاجتماعي التابعة للبعثة، في ظل البث المباشر على تويتر لمراسم نقل القاعدة ومقاطع فيديو شارحة ورسوم بيانية، بذلت جهود مكثفة لتعزيز شفافية عملية فك الارتباط ومنع الانتشار المحتمل للمعلومات المضللة. وتمت دعوة وسائل الإعلام إلى كل عملية من عمليات نقل القواعد. ونظمت ثلاث زيارات ميدانية وأربع إحاطات إعلامية للصحفيين الدوليين والوطنيين.

77 - ويعد تنظيم خمس دورات تدريبية لفائدة المدربين في مجال فك ارتباط البعثة والمعلومات المضللة في هذا الشأن بشكل متسلسل، تم توعية 500 من المؤثرين الشباب (منهم 230 امرأة) بمخاطر الأخبار المزيفة، وذلك في بوكافو وغوما وكينشاسا.

78 - واعترضت البعثة على حملات التضليل المتعلقة بالتواطؤ مع الجماعات المسلحة التي استخدمت مجموعة من التكتيكات بما في ذلك غرف الصدى، ونظريات المؤامرة، وأشرطة الفيديو المزورة، والصور الفوتوغرافية، والهجمات الجماعية المحددة الأهداف. واستجابت البعثة بتقديم محتوى يفصح الأكاذيب مسبقا وعملت مع المؤثرين لنشر معلومات وقائية جرى التثبيث من صحتها. وإدراكا منها أن المعلومات المضللة تنتشر على نطاق واسع عبر تطبيق واتساب، أنشأت البعثة قناة على تطبيق واتساب في نيسان/أبريل، جمعت أكثر من 71 000 مشترك في أقل من شهرين، لنشر معلومات جرى التحقق منها.

دال - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

- 79 - تماشيا مع سياسة الأمين العام لعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، واصلت البعثة تعزيز جهودها الوقائية، بما في ذلك من خلال أنشطة التوعية والتدريب والتفاعل مع البلدان المساهمة بقوات والمجتمعات المحلية والمنظمات الإنسانية.
- 80 - وواصلت البعثة جهودها لضمان حصول الضحايا على الدعم الطبي والنفسي الكافي في الوقت المناسب ووفقا لبروتوكولات مساعدة الضحايا، التي أُعدت مع الجهات المقيّمة للخدمات، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.
- 81 - وفي الفترة من 10 آذار/مارس إلى 31 أيار/مايو، سجلت البعثة 15 ادعاء بالاستغلال والانتهاك الجنسيين وقعت بين عامي 2005 و 2024، تتعلق بأربعة من موظفي الأمم المتحدة المدنيين واثنين من أفراد الشرطة وتسعة أفراد عسكريين جرى أو يجري إيفادهم إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال الحالات المتعلقة بأفراد عسكريين في انتظار انتهاء تحقيق من جانب البلدان المساهمة بقوات. ويقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالتحقيق في الحالات المتعلقة بأفراد الشرطة والموظفين المدنيين.
- 82 - وقامت قوة البعثة بتحديث توجيهاتها وأوامرها بإنفاذ تدابير منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين إنفاذا صارما. وجرى تسيير أكثر من 420 دورية روتينية في غوما وبيني وبوكافو وبونيا لتعزيز الامتثال لمعايير السلوك. ويقود عنصر الشرطة ستة برامج تدريبية متخصصة في مجال الاستغلال والانتهاك الجنسيين لأفراد الشرطة المنتدبين وأفراد وحدات الشرطة المشكّلة. وإجمالا، تلقى 600 من أفراد الشرطة تدريباً للتوعية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.
- 83 - وكجزء من جهودها لإدارة المخاطر المتعلقة بسوء السلوك، أجرت البعثة تقييما شاملا للمخاطر بالتعاون مع شبكة الشكاوى المجتمعية. وشمل التقييم كامل منطقة العمليات، وكان الهدف منه هو تحديد المخاطر المحتملة والتصدي لها. واستنادا إلى نتائج التقييم، تركزت البعثة حاليا على وضع تدابير للتخفيف من المخاطر التي جرى تحديدها وكفالة تنفيذ هذه التدابير في الوقت المناسب.
- 84 - وبسبب انسحاب البعثة من كیفو الجنوبية، كان هناك ارتفاع متوقع في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المبلغ عنها التي وقعت في السنوات السابقة، ولا سيما في الفترة من عام 2015 إلى عام 2020، حيث يدرك أصحاب الشكاوى أنه يجب الإبلاغ عن الشكاوى قبل إغلاق البعثة. ولهذا الغرض، اتخذت البعثة التدابير المناسبة لتلقي الادعاءات وتقييمها. وتتعاون البعثة مع منسقي الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين من أجل كفالة النقل السريع لبعض آليات الإبلاغ عقب انسحاب البعثة.
- 85 - واستجابة لارتفاع الحالات المبلغ عنها، تتخذ البعثة خطوات لضمان حصول الضحايا على الدعم اللازم، بالتنسيق مع كبير موظفي حقوق الضحايا. وقد بذلت جهود إضافية للحيلولة دون حدوث حالات جديدة.

عاشرًا - سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

86 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة 297 حادثًا من حوادث الأمن والسلامة. وقد مست هذه الحوادث 78 من موظفي الأمم المتحدة، من بينهم 14 امرأة. وتتنوع الحوادث على النحو التالي: 167 هجوماً مسلحاً، و 67 حادثاً متصلاً بالجريمة، و 29 حالة من حالات القلاقل المدنية، و 34 حالة من الحالات التي تُنبئ بوجود مخاطر.

87 - وفي كيفو الشمالية، ظلت البعثة تعمل بتدابير التخفيف التي نفذت في أعقاب المظاهرات المناهضة للبعثة في تموز/يوليه 2022، ومن تلك التدابير القيود المفروضة على الحركة واستخدام المركبات التي لا تحمل علامات. وتعرضت قوافل البعثة لإطلاق النار في عدة مناسبات، بما في ذلك من قبل أفراد من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وأشخاص يرتدون الزي الرسمي. وفي 4 نيسان/أبريل، أُطلقت النيران على المواقع الحاجزة التابعة لقوة البعثة شمال ساكي، مما أدى إلى انسحاب قوات البعثة من تلك المواقع وعودتها إلى ساكي. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك ما مجموعه 13 حالة تم فيها إطلاق النار على وحدات أو أفراد تابعين للبعثة، وسجلت 9 حالات رشقت فيها مركبات أو قوافل تابعة للبعثة بالحجارة أو عُرقلت مسيرتها.

88 - وفي الوقت نفسه، واصلت البعثة دعم السلطات القضائية في التحقيق مع المشتبه في ارتكابهم جرائم ضد حفظة السلام ومحاكمتهم. وفي 9 نيسان/أبريل، أجرت السلطات القضائية الكونغولية مقابلات مع ستة من موظفي البعثة كشهود فيما يتعلق بالهجوم على قافلة تابعة للبعثة في محلية كانياروتشينيا في إقليم نيراغونغو في 7 شباط/فبراير 2023 من قبل عناصر مزعومة من حركة 23 مارس.

حادي عشر - ملاحظات

89 - إنني أنوه بتشكيل الحكومة الجديدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي ستضطلع بالمهمة العاجلة المتمثلة في التصدي للتحديات الملحة التي تواجه الشعب الكونغولي، ولا سيما تدهور الحالة الأمنية في المقاطعات الشرقية. وأرحب بتعيين جوديث سومينوا تولوكا كأول رئيسة للوزراء، إلى جانب 17 امرأة في الحكومة، الذي يمثل معلماً بارزاً في ترقية المرأة في المناصب الرئيسية في المؤسسات الوطنية. ولا يزال إحراز تقدم في الإصلاحات الرئيسية للحكومة والأمن أمراً حاسماً، وإنني أكرر الإعراب عن استعداد الأمم المتحدة لدعم السلطات الكونغولية في جهودها الزامية إلى وضع البلد على طريق السلام والاستقرار والتنمية على نحو مستدام.

90 - وإنني أدين أحداث 19 أيار/مايو ومحاولة زعزعة استقرار المؤسسات الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأدعو السلطات الكونغولية إلى محاكمة المتورطين بما يتماشى مع القانون الوطني والقانون الدولي والتحقيق في الاتهامات بالاعتقال التعسفي وحالات القتل المبلغ عنها في أعقاب هذه الأحداث.

91 - وإنني أشعر بقلق عميق إزاء التوسع الإقليمي لحركة 23 مارس واستمرار احتدام النزاع في كيفو الشمالية، وامتداد أثر ذلك الذي يؤثر بالفعل على أجزاء من كيفو الجنوبية. وأحث حركة 23 مارس على الانسحاب الكامل من جميع المناطق المحتلة والالتزام بأحكام خريطة طريق لواندا والقانون الدولي. ويساورني القلق أيضاً إزاء توسع القوات الديمقراطية المتحالفة في الآونة الأخيرة والزيادة الكبيرة في الخسائر في صفوف

المدنيين المرتبطة بأنشطة هذه الجماعة في كيفو الشمالية وإيتوري. وإنني أدين بشدة أعمال العنف الدنيئة التي ارتكبتها القوات الديمقراطية المتحالفة وغيرها من الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأكرر دعوتي إلى جميع الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية إلى إلقاء أسلحتها دون قيد أو شرط.

92 - ومما يثير قلقا بالغا الهجمات المستمرة على مواقع النزوح، إلى جانب انتشار الأسلحة داخل تلك المواقع، والقيود المفروضة على الحيز الإنساني. وفي هذا السياق، أدين بأشد العبارات الهجوم العشوائي الذي وقع في 3 أيار/مايو على مخيمات النازحين داخلها في لاك - فير وموغونغا، وأتقدم بأحر التعازي إلى جميع الضحايا وأفراد أسرهم. وأدعو جميع الأطراف إلى التوقف فورا عن استهداف المدنيين، واحترام القانون الدولي، واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الطابع المدني لمواقع النازحين داخلها. وما زلت ملتزما بدعم التحقيقات القضائية التي فتحتها السلطات الكونغولية في حالات الهجمات ضد المدنيين.

93 - ولئن كانت الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي لمعالجة الحالة في المقاطعات الشرقية جديرة بالثناء، فلا بد من مضاعفتها إذا أريد لها أن تؤدي إلى إحلال السلام. وما زال يساورني بالغ القلق إزاء خطر إضفاء طابع إقليمي وشيك وشامل على النزاع الدائر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية. وإنني أحث بقوة بلدان المنطقة الإقليمية على تحية خلافاتها جانبا والاضطلاع بدور بناء من أجل تحقيق السلام والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكرر دعوتي إلى جميع أصحاب المصلحة للمشاركة الكاملة في عمليتي لواندا ونيروبي وأؤكد من جديد تصميم الأمم المتحدة على دعم الجهود الجارية لتهدئة التوترات الإقليمية وإيجاد حلول سياسية دائمة.

94 - ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يواصل دعم جهود السلام الإقليمية، بما في ذلك من خلال الدعم المقدم إلى بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما يمكن أن يسهم في تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ المبادرات الإقليمية. والأمم المتحدة ملتزمة بتقديم الدعم على نحو يعطي الأولوية للحلول السياسية للنزاع ويتسق مع سياستها المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها. وفي سياق الأعمال التحضيرية للتقرير المقبل الذي يطلبه مجلس الأمن بحلول 28 حزيران/يونيه 2024، يعد تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمرا ضروريا للحيلولة دون تضارب العمليات ولبذل جهود متبادلة لحماية المدنيين. ويؤدي الدعم الجماعي دورا أساسيا في تهيئة الظروف لإجراء حوار هادف وإيجاد حلول سياسية دائمة للأزمة الراهنة.

95 - وإنني أشيد بمبادرة الحكومة التي أدت إلى توقيع اتفاق لوقف الأعمال العدائية بين العديد من الجماعات المسلحة العاملة في إيتوري. ويشكل هذا الاتفاق معلما هاما لمعالجة انعدام الأمن في إيتوري، على الرغم من استمرار التحديات الأساسية، بما في ذلك الأسباب الجذرية الطويلة الأمد للتوترات القبلية. وأدعو كل الجماعات الموقعة إلى احترام التزاماتها واتخاذ خطوات لبناء الثقة المتبادلة. وإنني أشجع السلطات الكونغولية على اتخاذ تدابير لتمكين من تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك من خلال نشر قوات أمن إضافية وتفعيل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعناش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار.

96 - وإنني أشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد استهداف أصول البعثة بمنظومات سلاح متطورة، وأدين سلسلة الهجمات التي تعرضت لها مؤخرا مواقع البعثة في غوما وساكي وحولهما. وأدكر بأن الهجمات

ضد حفظة السلام قد تشكل جريمة حرب، وأحث السلطات الكونغولية على الاضطلاع بمسؤوليتها عن كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومنشأتها.

97 - وأرحب بالتقدم المحرز نحو انسحاب البعثة في الوقت المناسب من كيفو الجنوبية، كما أرحب بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لتعزيز وجودها، بما في ذلك النشر المتزامن لقواتها الدفاعية والأمنية. وأدعو الشركاء المعنيين إلى تقديم الدعم المالي اللازم لكفالة أن تواصل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والأطراف المعنية، التي ستبقى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعم جهود السلام والاستقرار التي تبذلها الحكومة مع توطيد المكاسب التي تحققت خلال وجود البعثة.

98 - ولا تزال البعثة ملتزمة برفض قوامها بشكل معجل. وأشجع السلطات الكونغولية على المضي قدماً في تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن رؤية وطنية لإصلاح قطاع الأمن. وهناك حاجة إلى قوات أمن ودفاع فعالة ومسؤولة للحد من العنف الذي يؤثر على المدنيين والسماح للحكومة بتحمل المسؤولية الكاملة عن حماية المدنيين في المناطق التي انسحبت منها البعثة أو ستسحب منها. وتتطلب الأزمة الإنسانية المعقدة التي طال أمدها استجابة دولية أقوى وأفضل تنسيقاً. ويؤدي النقص المستمر في التمويل إلى تقييد المساعدات الإنسانية في ظل احتياجات غير مسبوقة. وهناك حاجة ملحة إلى مزيد من الاستثمارات والجهود لمعالجة دوافع النزاع، وتفعيل الترابط بين السلام والشؤون الإنسانية والتنمية وإيجاد حلول دائمة للنازحين داخلياً. وفي هذا الصدد، أرحب بالتقدم المحرز في عملية التخطيط لإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2025-2029، وهو مرجع أساسي لتوجيه التعاون في المستقبل بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظومة الأمم المتحدة في سياق انتقال البعثة وفك ارتباطها.

100 - وإنني أدين بشدة أي عمل من أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها أفراد الأمم المتحدة، وأعيد تأكيد التزامي بعدم التسامح إطلاقاً إزاء هذه الحوادث. وسيواصل الموظفون المدنيون والأفراد العسكريون وأفراد الشرطة التابعون للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تعزيز تدابير المنع والتصدي وتقديم المساعدة إلى الناجيات/الناجين.

101 - وأود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاصة على دورها القيادي الحازم وجهودها الدؤوبة، ولجميع أفراد البعثة، وأعضاء منظومة الأمم المتحدة، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ومكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، لما يبذلونه من جهود متواصلة في سبيل إحلال السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

